الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

07 **يناير** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

صحيفة تواصل الإلكترونية

«حقوق الإنسان": الامتناع عن النفقة المقررة شرعاً أحد صور العنف الموجه للطفل

المصدر: جريدة تواصل الخميس 23 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
http://twasul.info/1606296

تواصل – فريق التحرير:
أكدت هيئة حقوق الإنسان، أن الامتناع عن النفقة المقررة شرعاً للأطفال تعد أحد صور العنف الموجه للطفل.
وأوضحت الهيئة، في بيان لها عبر حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، أنالنفقة هو المال الواجب على الشخص إنفاقه على من يستحقه شرعا.
وأشارت الهيئة، إلى أن صندوق النفقة هو صندوق ذو شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة يرتبط بوزير العدل.
وأضافت هيئة حقوق الإنسان، أن صندوق النفقة يهدف إلى ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تكثيف البرامج التوعوية والوقائية من مخاطر الأمطار والسيول في الباحة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1862801

رأس صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور حسام بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة رئيس اللجنة الرئيسة للدفاع المدني بالمنطقة أمس، بقاعة الاجتماعات بمكتب سموه، اجتماع اللجنة الرئيسة للدفاع المدني بالمنطقة.

وقد بدأ الاجتماع بكلمة لسموه أكد فيها على أهمية عقد اللجنة بصفة دورية بهدف مناقشة العديد من الموضوعات الهامة لمواجهة بعض المخاطر المحتمل وقوعها -لا قدر الله- وما قد يصاحبها من أضرار، حاثاً على أهمية التنسيق في ذلك بين كافة أعضاء اللجنة وتهيئة كافة الإمكانات الآلية والبشرية في ظل الدعم غير المحدود من القيادة الرشيدة - أيدها الله - التي لم تألُ جهداً في تسخير كل جهودها لتحقيق الأمن والسلامة لكل من يعيش على أرض هذا الوطن. وأشاد سمو أمير الباحة بجهود اللجنة وما يقوم به رجال الدفاع المدني من أعمال مخلصة وموفقة أسهمت - بعد عناية الله - في سلامة الجميع، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات أتت لتلافي تلك المخاطر أو للتقليل من آثارها السلبية بعد إرادة الله عز وجل، داعياً إلى تكثيف البرامج التوعوية والوقائية من مخاطر الأمطار والسيول، وإرشاد المواطن والمقيم بضرورة الابتعاد عن مجاري الأودية والعمل على تنفيذ خطة مواجهة الأمطار.

بعد ذلك اطلع سموه وأعضاء اللجنة على محاور جدول الأعمال، حيث تمت مناقشة آلية التنسيق والاستعداد الدائم بين الجهات المعنية كافة لمواجهة الحالات الطارئة ومنها مخاطر الأمطار والسيول بالمنطقة، كما جرى استعراض ما تم تنفيذه خلال الاجتماعات السابقة من توصيات.

جمعية ذوي الإعاقة تتسلم شهادة "ربيز"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1862818

تسلمت جمعية الأطفال ذوي الإعاقة شهادة الجودة "ربيز" المستوى الأول والمعتمدة لدى منظمة NCVO البريطانية التي حصل عليها مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز لرعاية الأطفال ذوي الإعاقة بالمدينة المنورة، حيث تسلم المدير التنفيذي للجمعية الدكتور أحمد بن عبدالعزيز التميمي، الشهادة من محمد الجمعة، الوكيل المعتمد للمنظمة البريطانية.

وهنأ المدير التنفيذي الدكتور أحمد التميمي منتسبي مركز الجمعية في المدينة المنورة على هذا الإنجاز المتميز الذي تحقق بفضل من الله، ثم جهودهم المبذولة في خدمة الأطفال ذوي الإعاقة، مشيراً إلى أن هذه الشهادة بمثابة حافز لمضاعفة العمل والحفاظ على المكانة التي حققها المركز.

من جانبه أكد المدير التنفيذي لشركة تام محمد الجمعة على أن حصول مركز الجمعية في المدينة المنورة على شهادة "ربيز" يأتي وفق امتيازه على مستوى العمليات في التميز المؤسسي والعمل الخيري، وذلك وفق متابعة واطلاع كامل من الشركة، وهي متخصصة في خدمة القطاع غير الربحي في البناء المؤسسي، موضحاً أن مركز الجمعية في المدينة

المنورة نجح في الحصول على علامة الجودة "ربيز" -المستوى الأول-، وذلك بعد اجتياز المركز التقييم من قبل المقيم المعتمد ووكيلها المعتمد في المملكة العربية السعودية شركة تام.
يُذكر أن مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز لرعاية الأطفال ذوي الإعاقة هو أول مركز من مراكز جمعية الأطفال ذوي الاعاقة الـ11 الذي ينال هذا الاعتماد، حيث حصل على الاعتماد التخصصي وفق معايير لجنة اعتماد مرافق إعادة التأهيل -كارف- في مجالاتها الخمس، الخدمات الإدارية، والخدمات الفنية، وجودة الخدمات الفردية، والدعم وخدمات التوظيف، وخدمات الأطفال.

النائب العام: عدم إيقاف أي شخص دون مستند نظامي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/714169

واس - الرياض
شدد النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب، على أهمية تطبيق الأنظمة ذات العلاقة وعدم إيقاف أي شخص دون مستند نظامي صادر من سلطة مختصة نظاما، ومتابعة قضايا السجناء والموقوفين أولا بأول مع جهات التحقيق والقضاء وتنفيذ الأحكام القضائية، والتأكيد على اتخاذ الإجراءات اللازمة تمهيدا للربط الإلكتروني بين النيابة العامة والسجون بما يسرع تبادل البيانات والمعلومات المشتركة.
جاء ذلك خلال استقباله أمس في المقر الرئيس للنيابة العامة مدير عام السجون المكلف اللواء ماجد بن بندر الدويش والوفد المرافق معه، بحضور المختصين في الرقابة على السجون بالنيابة العامة.
وفي بداية اللقاء هنأ النائب العام اللواء الدويش بتكليفه مديرا عاما للسجون، راجيا من الله أن يعينه ويوفقه في منصبه الجديد.
وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على تعزيز التعاون بين النيابة العامة والسجون.
كما استمع النائب العام خلال اللقاء إلى نبذة عن الأعمال التطويرية للإصلاحيات، والخطط المستقبلية للمديرية العامة للسجون، والبرامج والأنشطة التي تستهدف النزلاء وتركز على تأهيلهم وتهيئتهم ليكونوا أفرادا فاعلين بعد الإفراج عنهم.

النائب العام: عدم إيقاف أي شخص دون مستند نظامي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/714169

واس - الرياض

A A

شدد النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب، على أهمية تطبيق الأنظمة ذات العلاقة وعدم إيقاف أي شخص دون مستند نظامي صادر من سلطة مختصة نظاما، ومتابعة قضايا السجناء والموقوفين أولا بأول مع جهات التحقيق والقضاء وتنفيذ الأحكام القضائية، والتأكيد على اتخاذ الإجراءات اللازمة تمهيدا للربط الإلكتروني بين النيابة العامة والسجون بما يسرع تبادل البيانات والمعلومات المشتركة.

جاء ذلك خلال استقباله أمس في المقر الرئيس للنيابة العامة مدير عام السجون المكلف اللواء ماجد بن بندر الدويش والوفد المرافق معه، بحضور المختصين في الرقابة على السجون بالنيابة العامة.

وفي بداية اللقاء هنأ النائب العام اللواء الدويش بتكليفه مديرا عاما للسجون، راجيا من الله أن يعينه ويوفقه في منصبه الجديد.

وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على تعزيز التعاون بين النيابة العامة والسجون.

كما استمع النائب العام خلال اللقاء إلى نبذة عن الأعمال التطويرية للإصلاحيات، والخطط المستقبلية للمديرية العامة للسجون، والبرامج والأنشطة التي تستهدف النزلاء وتركز على تأهيلهم وتهيئتهم ليكونوا أفرادا فاعلين بعد الإفراج عنهم.

مساعد وزير الداخلية :الهوية الرقمية ستكون بديلا عن " البلاستيكية"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/714167

المدينة _ جدة

أكد مساعد وزير الداخلية لشؤون التقنية الأمير بندر بن عبدالله بن مشاري، أنه بعد إطلاق المديرية العامة للجوازات النسخة الرقمية من هويتي مواطن ومقيم عبر تطبيق «أبشر أفراد» لم يعد حمل المواطن والمقيم للهوية البلاستيكية ضرورياً، وقال سموه في تصريحات متلفزة: إنه سيمكن الاعتماد عليها بديلاً عن البطاقة البلاستكية في التعاملات الرسمية، مشيرا إلى حرص الوزارة على أن تكون الهوية الرقمية محاكاة 100% للهوية البلاستيكية سواء من ناحية التوثق منها أو من ناحية البيانات الموجودة عليها أو ناحية قدرة الشخص الآخر الذي طلبها أن يتوثق منها حتى دون

وجود اتصال بالإنترنت.
وكانت المديرية العامة للجوازات قد أطلقت أمس النسخة الرقمية من هوية مقيم بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني، وأوضح المتحدث الرسمي للمديرية النقيب ناصر العتيبي أن هوية مقيم الرقمية ستسهل عملية التحقق من هوية حامليها من المقيمين في حال عدم حملهم أصل الهوية من خلال تمكين المستفيد من استعراض بيانات الهوية بصورة إلكترونية عبر تطبيق «أبشر أفراد»، وأكد أن هوية مقيم الرقمية ستكون نقطة تحول في تطوير عملية التحول الرقمي والتعاملات الإلكترونية للأفراد مع القطاعات ذات العلاقة في منصة وزارة الداخلية الإلكترونية «أبشر أفراد.«

النيابة العامة: 7 إجراءات لرفع الدعوى إلى المحكمة المختصة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/714166

المدينة - جدة
أكدت النيابة العامة عن 7 خطوات أساسية تسبق رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة، وذلك بعد كفاية الأدلة ضد المتهم، مشيرة أنها تكلف المتهم بالحضور أمامها، مؤكدة أنها تختص بسلطة التحقيق في الجرائم -وفقاً لاختصاصاتها- والتصرف في التحقيق برفع الدعوى أو حفظها وحال رفع الدعوى يقتضي الإجراء كفاية الأدلة بحق المتهم تجاه ارتكابه محظوراً شرعياً أو نظامياً.
وأشارت إلى أنه في حال رأت بعد انتهاء التحقيق أن الأدلة كافية ضد المتهم فترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة وتكلف المتهم بالحضور أمامها، مضيفة أنها تقوم برفع الدعوى وفق لائحة تشمل تعيين المتهم ببيان اسمه ولقبه وجنسيته وسنه ومكان إقامته ومهنته أو وظيفته ورقم هويته وأهليته إضافة إلى تعيين مدعي الحق الخاص– إن وجد- ببيان الاسم والصفة والعنوان ورقم الهوية.
وتتضمن اللائحة بيان الجريمة المنسوبة إلى المتهم بتحديد الأركان المكونة لها وما يرتبط بها من ظروف مشددة أو مخففة وذكر النصوص الشرعية أو النظامية التي تنطبق عليها. وتحديد نوع العقوبة حداً كان أو تعزيراً. كما شملت أيضاً بيان الأدلة على وقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم وبيان أسماء الشهود إن وجدوا، واسم عضو النيابة العامة وتوقيعه وتبلغ النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بإحالة الدعوى إلى المحكمة خلال خمسة أيام من تاريخ صدوره.

«ثقافة الشورى" تدرس تعديل نظام حقوق المؤلف

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2054079

درست لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، إحدى اللجان المتخصصة بمجلس الشورى، في اجتماعها عبر الاتصال المرئي برئاسة عضو المجلس الدكتور علي بن أحمد القرني، ومشاركة أعضاء المجلس واللجنة، مقترح تعديل نظام حماية حقوق المؤلف، المقدم من عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة (23) من نظام مجلس الشورى.
وبحثت اللجنة خلال اجتماعها مسوغات تقديم المقترح بشكل مفصل وأهدافه، وأبرز الجوانب الصياغية للمقترح قبل الانتهاء من دراسته ورفعه للعرض أمام المجلس.

وأنهت اللجنة ضمن جدول أعمال اجتماعها إعداد مرئياتها المتعلقة بوجهة نظرها تجاه ما أثير من ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوكالة الأنباء السعودية للعام المالي 1440/ 1441، واستعرض الاجتماع التقرير السنوي لهيئة الإذاعة والتلفزيون للعام المالي 1441/1440.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

ظواهر اجتماعية بحاجة إلى أنظمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 22 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/07/article_2007591.html

د. عبدالرحمن الطريري

كل المجتمعات البشرية تمر بظواهر تغير، إلا أن سرعة التغير، وحدته تعتمدان على مكونات، وعناصر عدة منها صلابة، ومتانة المجتمع في ثقافته، وإرثه، كما أن الحاجة إلى التغير تمثل عنصرا مهما، إذ إن اكتشاف المجتمع حاجته الماسة إلى التغير تسهم بشكل بارز في إحداث التغير.

فالمجتمع الذي يجد نفسه متخلفا في مجال الاقتصاد، أو العلم تسري في مفاصله قوة محركة نحو التغير للانتقال من الفقر إلى الغنى، ومن الجهل إلى العلم، والنور، ويضاف إلى ما سبق من عوامل قوة التغيير الوافدة التي تشبه العاصفة الهوجاء، حيث تزيل كل ما يكون في طريقها، حيث لا يمكن صدها، أو الوقوف في وجهها.

ظواهر التغير تلامس كثيرا من الأمور المادية، والإنسانية، فالمادية تتمثل في نوع المباني، وموادها على سبيل المثال لا الحصر شرفات المباني في البيوت في عقود مضت كما في مساكن حي الملز في الرياض، وكذلك في مدينة الخبر في أحيائها القديمة كانت ظاهرة اكتشف الناس مع الوقت عدم فائدتها من الناحية العملية، عدا الناحية الجمالية فوق مقاييس الثقافة العمرانية المحدودة في ذلك الوقت، ولذا يلاحظ المراقب شبه اختفاء الظاهرة الآن، تفاديا لتكاليفها، واستثمارا لكل الفراغات، بل إن ملاك البيوت القديمة اضطروا لإجراء تعديلات تلغي هذه الشرفات.

الظواهر في المجال البشري تتمثل في ما له علاقة بالسلوك، كاللباس، وقصات الشعر، والحلي، وأدوات الزينة بالنسبة للنساء، وهذه تتأثر بالموضة العالمية التي أصبحت تسري بسرعة عبر وسائط الإعلام التقليدي، والحديث، حيث سقطت الحدود، والموانع ليتعامل معها الكبير، والصغير، والمتعلم، وقليل العلم، لتشكل الموضة عامل جذب، وتأثير، خاصة لفئة الشباب، والمراهقين الذين بحكم المرحلة العمرية يعشقون الجديد لإثبات الذات، والمباهاة أمام الأقران، وزملاء العمل، والدراسة.

في الستينيات، والسبعينيات الميلادية من القرن الميلادي الفائت اجتاحت أمريكا، وأوروبا حركة الهيبز، المتمثلة في الخروج عن المألوف في اللباس، والمظهر الخارجي للشعر، أو ما يمكن إحداثه من تغييرات على الوجه أو طريقة الكلام، والمشي، والسلوك، وكأن من يقوم بهذا السلوك يعبر عن احتجاجه على وضع المجتمع، رغم أن أمريكا، وأوروبا كانتا تعيشان في تلك الفترة ازدهارا اقتصاديا، وثراء، ومستوى معيشة مرتفعا.

مجتمعنا ليس استثناء، فالطبيعة البشرية له تعرض فئات منه لملاحقة التغيرات، والظواهر التي توجد في العالم، خاصة مع سهولة انتقال الموضات، وهذا ما يشاهد في اللباس، وقصات الشعر، والميل لاقتناء الجديد مهما كان مفيدا، أو غير ذلك، أو غالي الثمن، أو رخيصا، طالما يحقق الاحتياجات النفسية التي تحدث لديه الرضا، والارتياح النفسي كما يعتقد.

اقتناء الحيوانات الأليفة، كالقطط ،والكلاب يمثل ظاهرة في بعض المجتمعات، وبالأخص في المجتمعات التي تفتقد التواصل الأسري الجيد، أو الأسر التي يقل بها الإنجاب، وثقافتها تعزز التباعد بين أفراد الأسرة الواحدة، أو لظروف الحياة، وضغوطها، أو للحاجة إليها ،إذ إن اقتناءها كان موجودا في حياة البادية، بشكل واضح في السابق لحماية الذات، أو المواشي، إلا أن ظروف حياة المدينة لم تعد تستوجب الاقتناء لتوافر الأمن، وتجنب التكاليف المترتبة من تغذية، وعناية صحية، إضافة لما يمكن أن يحدث من إيذاء للجيران، أو المارة، أو قذارة البيئة.

لاحظت، ولاحظ غيري أن مقتني الكلاب خاصة لا يأبهون بحقوق الجيران، أو من يمشون في الطرقات بغرض التريض، والفسحة، وبالأخص عندما يصطحب البعض كلبه، فمن يمارس رياضة المشي في حديقة، أو على رصيف يعترضه الكلب، أو يتخلص من قذارته على الرصيف، أو في الحديقة، والملاك يتجاهلون حق غيرهم في الاستمتاع بالمكان، إذ لا يزيلون المخلفات من الطريق، ولا يمنعون الحيوان من التحرش بالمارة، وكم شاهدت أطفالا يهربون مذعورين.
الأماكن العامة لها حرمتها، ومرتادوها لهم حقوقهم، ولذا أرى سن القوانين، والأنظمة التي تجبر ملاك الحيوانات على إزالة القاذورات من الطريق، وتدريب حيواناتهم على عدم التحرش، وإيذاء المارة، والمتفسحين، حتى يتحقق الهدف من إيجاد الحدائق العامة، وممرات المشي يلزم وضع غرامات مالية على المخالفين، ذلك أن ترك هذه الممارسات لا يسهم في تحقيق جودة الحياة التي هي من أهداف رؤية 2030. فهل نحافظ على ثقافة "إماطة الأذى عن الطريق صدقة"، ونحافظ على حقوق الآخرين بإلزام من لا يطبقها طواعية بلغة الأنظمة، والقوانين؟

الفردانية والحداثة الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 22 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2053905

مها الشهري

من الملاحظ أن لدى المجتمعات العربية اتجاهاً يفرض نفسه في إلغاء وصاية المجتمع على الفرد، باعتبار الفردانية قضية مرتبطة بالحداثة الاجتماعية التي لم تأخذ مكانها بالشكل السليم في السابق، ذلك بعد أن كان الإنسان يسعى بشكل دائم لاكتساب المكانة أو الحصول عليها وتحقيقها من خلال «القبول الاجتماعي»، باعتبارها مصدراً لمتعته وإرضاء غرور نفسه بطريقة تفرض على المجتمع تقديم الاحترام له حسب المعايير المحددة التي يضعها المجتمع في اعتباراته، قد يتطلب الأمر من الفرد أن يكون شخصاً غير حقيقي ليحافظ على هذه المكانة التي يتشكل منها أمنه النفسي والاجتماعي، لكنه بالمقابل رغم احتياجه لإبراز حقيقته يبقى مستمراً في معاناة لا تنتهي، في محور صراع بين ما يريد وبين ما يتوقع الآخرون منه.
تستمد المكانة الاجتماعية من التوقعات التي يقدمها الفرد في سلوكياته، وهي في الغالب سلوكيات يحكمها قانون المجتمع وفق أعرافه، بالرغم أننا لم نخلق لنكون نسخاً متطابقة من بعضنا البعض، في الظرف الذي يخرج الإنسان من نفسه وخياراته الذاتية اللامحدودة ليقلد الآخرين فيما يفعلون.
في بعض الحالات؛ إذا اختار الفرد نفسه وتصرف بناء على ما يتوقعه من ذاته، قد يضحي بالقبول الاجتماعي ويبقى غير مبالٍ بما يحكى عنه، بينما يتقبل رفض المحيط الناتج عن خروجه عن تقليد المجموعة، وفي الحالات الصعبة قد يتدهور الفرد إلى سلوكيات جانحة بمقابل الرفض الذي لا يستطيع تقبله، كل ذلك من أجل إثبات ذاته حتى في التصرفات الخاطئة التي لا يرضى عنها في قرار نفسه، ولكنه بطريقة لا واعية يضطر لفعلها لتحقيق هذا الهدف، قد يوصله الحال لخسارة نفسه.
نشهد اليوم تحولاً في أركان النظام الاجتماعي بالطريقة التي تعيد النظر في احترام خيارات الفرد بالموازنة مع قوانين المجتمع، بضرورة وجود المناخ المتعدد الذي يستوعب جميع الاحتمالات الممكنة إزاء احترام الإرادة الحرة والذاتية للفرد، بصرف النظر عما تفرضه التقاليد والاعتبارات الاجتماعية المخالفة لسنن الكون في التنوع والتعدد، فكلما كان الفرد حقيقياً كان لدينا فرصة في التغير والإنتاج والإبداع الذي يحقق قيمة التطور الاجتماعي الناتج من طبيعة الاختلاف.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م

https://www.al-madina.com/article/714188

المصدر: جريدة الرياض الخميس 22 جماد اول 1442هـ - 07 يناير 2021م

https://www.alriyadh.com/1862878